



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

العولمة والأزمات الاقتصادية

سلسلة كتب تعريفية

العدد (42)

موجه إلى الفئة العمرية الشبابية في الوطن العربي



إعداد
د. عبدالله سراج

صندوق النقد العربي
2023

© صندوق النقد العربي 2023

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171552

فاكس: +97126326454

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae>

يستهدف الكتيب غير المختصين في الشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية ويخاطب بشكل عام الفئة العمرية الشابة بهدف التعريف بمفهوم العولمة الاقتصادية ودوافعها وعلاقتها بالأزمات الاقتصادية.

قائمة المحتويات

4	مقدمة
4	الأزمات الاقتصادية
5	مفهوم العولمة
7	العولمة، مع أم ضد؟
8	العولمة الاقتصادية: أهم العوامل المساعدة
10	مدينة أم قرية صغيرة؟
10	التجارة العالمية للبضائع
11	العولمة المالية وتكامل الأسواق المالية
12	الاستثمار عبر الحدود
13	أسواق مالية متكاملة
14	قرية صغيرة أم مدينة كبيرة جدًا؟
15	العولمة والأزمات الاقتصادية والمالية
15	الأزمة المالية العالمية 2008
17	هل أعاققت العولمة المالية النمو العالمي؟
18	العولمة وجائحة كوفيد-19
21	أبرز التطورات العالمية: العولمة أم الحد العولمة
22	الخاتمة
23	قائمة المراجع

مقدمة

كثيراً ما نسمع، هنا أو هناك، عن مصطلح "أزمة اقتصادية" وربما يقودنا هذا إلى التساؤل عن ماهية هذا التعبير وعلى ماذا يدل وماهي الأزمات التي مر بها العالم من حولنا وماهي خصائص كل أزمة، وهل تختلف الأزمات الاقتصادية عن الأزمات المالية أو الصحية. مؤخراً، بدأت الأزمات الاقتصادية تأخذ بعداً إقليمياً أو دولياً، وسرعان ما تتحول أزمة اقتصادية أو مالية في دولة ما إلى ضائقة تعاني من آثارها العديد من الدول، خصوصاً في زمن ما يعرف بالعولمة (Globalisation). أدى التكامل العالمي والتطور التقني والتكنولوجي إلى جعل العالم أشبه بقرية صغيرة، وأدى ذلك إلى خفض تكاليف الإنتاج مما ساهم بشكل كبير في ارتفاع حجم التجارة العالمية لمستويات غير مسبوقة وزيادة مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كثير من دول العالم. هذا التكامل الكبير بين دول العالم في مختلف المجالات، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ربما يكون له بعض الجوانب العكسية حيث تتأثر بعض الدول بما تمر به الدول الأخرى من ظروف مختلفة. فنجد أن الأزمات الاقتصادية في ظل العولمة صارت تأخذ بعداً مختلفاً عما كان في السابق، ولهذا سنقوم بالتركيز في هذا الكتيب على الأزمات التي حدثت في عهد العولمة.

الأزمات الاقتصادية

الأزمات جمع أزمة ولغةً تشير إلى الضيق والشدة، وفي الاقتصاد تعني اختلال التوازن الاقتصادي بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب¹. كما يمكن تعريفها على أنها تلك الفترة من الدورة الاقتصادية التي يواجه فيها الاقتصاد عدم الاستقرار لفترات ليست بالقصيرة (Vargas-Hernández and Campos, 2022). تنعكس الأزمات الاقتصادية في انخفاض حاد في الأداء الاقتصادي للبلد ينتج عنه انخفاض الإنتاج والطلب، وزيادة البطالة وإفلاس الشركات وارتفاع مستويات الأسعار، ما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل (Dzingirai and Ndava, 2022). على مر التاريخ، شهد العالم عدداً متزايداً من الأزمات الاقتصادية والتي كانت لها آثاراً جلية على اقتصادات الدول. في العام 1772 اندلعت أزمة الائتمان في لندن وانتقلت بسرعة إلى اسكتلندا، وهولندا، وأجزاء أخرى من أوروبا، والمستعمرات البريطانية الأمريكية. ثم جاء الكساد الكبير في مطلع ثلاثينيات القرن الماضي، الذي يعتبر أسوأ كارثة مالية واقتصادية في القرن العشرين. استمرت الأزمة لما يقرب من عشرة سنوات مما أدى إلى خسائر في الدخل وارتفاع في معدلات البطالة، وتراجع في الإنتاج، خاصة في الدول الصناعية.

¹ الرائد، جيران مسعود، الطبعة السادسة 1992، ص 51.

بدأت صدمة أسعار النفط في عام 1973، خصوصًا عندما قررت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حظرًا نفطيًا، وأوقفت بموجبه صادرات النفط إلى عدد من الدول، مما تسبب في نقص إنتاج النفط وارتفاع الأسعار، مما أحدث أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة والعديد من البلدان المتقدمة الأخرى. عقيبت هذه الأزمة موجات تضخمية للغاية (نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة) مصحوبة بركود اقتصادي عميق (بسبب الأزمة الاقتصادية)، وهو ما أطلق عليه إسم "التضخم الركودي" أي التضخم الذي يتزامن مع الركود الاقتصادي، واستغرق الأمر عدة سنوات قبل تعافى الإنتاج وانخفاض التضخم إلى مستويات ما قبل الأزمة.

اندلعت "الأزمة الآسيوية" في العام 1997، والتي نشأت في تايلاند وانتشرت في بقية دول شرق آسيا وشركائها التجاريين. أدت تدفقات رأس المال من البلدان المتقدمة إلى اقتصادات شرق آسيا التي كانت تعرف بإسم "النمور الآسيوية"² إلى ارتفاع التفاؤل بشكل ما كبير أدى إلى زيادة مفرطة في الائتمان والكثير من الديون المتراكمة في تلك الاقتصادات، حيث اندلعت موجة من الذعر في الأسواق المالية الآسيوية نتيجة لتخلي تايلاند عن نظام سعر الصرف الثابت، وسرعان ما أدى ذلك إلى فقدان مليارات الدولارات من الاستثمار الأجنبي. استغرق الأمر عدة سنوات حتى عادت الأمور إلى نصابها.

في العام 2008 شهد العالم ما يعرف بالأزمة المالية العالمية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت آثارها للعديد من الدول المتقدمة في أوروبا. تعتبر التعثرات التي طالت العديد من المؤسسات المالية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بداية الشرارة التي سرعان ما شبت لتصبح أزمة ذات طابع عالمي حيث طالت الكثير من المصارف وأسواق المال الأوروبية والعالمية. تأثر الاقتصاد الحقيقي، والذي يشمل الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية والتجارة الخارجية والعمالة ومستويات الأسعار، بما حدث في القطاع المالي وبالتالي استمرت آثار الأزمة لعدة سنوات في معظم دول العالم.

مفهوم العولمة

العولمة هي مصدر عولم، وعولم الشيء جعله عالميًا يشمل جميع البلدان. وفقًا لمعجم اللغة العربية المعاصرة، فإن العولمة تعني "حرية انتقال المعلومات وتدفق رؤوس الأموال والسلع والتقنيات والأفكار والمنتجات الإعلامية والثقافية والموارد البشرية بين جميع المجتمعات الإنسانية، حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد أو قرية صغيرة"³. بشكل عام، يشير مفهوم العولمة إلى ظواهر شديدة التنوع، مثل العولمة المعلوماتية، أو الثقافية، أو السياسية، أو الاجتماعية. فالعولمة يمكن أن تأخذ أبعادًا عدة، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتعلق العولمة بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، التقنية،

² تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية.

³ معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، المجلد الثالث، الطبعة الأولى 2008، ص 1579.

والبيئية. تؤدي العولمة الاقتصادية التي ينصب محور تركيزنا عليها، إلى الترابط بين العديد من الاقتصادات المتباينة التي تؤثر على بعضها البعض، وهي تعتبر مترابطة إلى حد ما أكثر من كونها مستقلة. عرف الاقتصادي "جوزيف ستيجليتز" العولمة الاقتصادية على أنها "التكامل الوثيق بين دول وشعوب العالم الذي نتج عن التخفيض الهائل في تكاليف النقل والاتصالات، وتقليل الحواجز المصطنعة أمام تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة و (إلى حد ما) الأفراد عبر الحدود". يمكننا أن نعتبر العولمة على أنها نتاج للانفتاح على الاقتصاد العالمي والزيادة المصاحبة في التجارة والاستثمار بين الدول. بعبارة أخرى، عندما تفتح البلدان اقتصاداتها وتوجه نحو العالمية، تكون النتيجة زيادة الترابط والتكامل بين اقتصادات العالم.⁴

في ظل العولمة، تقوم الدول بتحرير أنظمة الاستيراد الخاصة بها وتقليل أو إزالة القيود على التجارة الخارجية والسماح بالاستثمارات الأجنبية في القطاعات الأساسية لاقتصاداتها. هذا يدل على أن الدول تصبح نقطة جذب لرؤوس الأموال العالمية من خلال فتح فرص الاستثمارات أمام الشركات متعددة الجنسيات. إضافة إلى ذلك، تقوم الدول بإزاحة القيود عن قوانين وإجراءات التأشيرات الخاصة بها للسماح بحرية تنقل الأشخاص بين مختلف البلدان. أيضاً، تغلب العولمة دوراً مهماً في تعزيز إنتاجية القطاعات بشكل عام وتحفيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية بغرض التصدير مما يؤدي إلى فوائد للمستثمرين الخارجيين والاقتصاد المحلي. كما أن الأزمة المالية والاقتصادية التي اندلعت في عام 2008 تجعل من المهم بشكل خاص تحليل دور العولمة المالية، والتي تعتبر من الجوانب المهمة للعولمة الاقتصادية.

ربما بالإمكان إسناد مفهوم العولمة في الاقتصاد إلى نظرية الميزة النسبية للاقتصادي البريطاني "ديفيد ريكاردو" التي تنص على أن البلدان تتخصص في إنتاج سلعة معينة (قمح مثلاً) وتقوم بتصديرها إلى بلدان أقل كفاءة في إنتاج تلك السلعة. في المقابل، يمكن للدول التي تنتج القمح بكفاءة أقل، تصدير السلع التي تنتجها بطريقة فعالة مقارنة بالدول الأخرى (شعير مثلاً). الافتراض الذي تقوم عليه نظرية الميزة النسبية هو أنه من الصعوبة بمكان أن تنتج دولة ما كل السلع بنفس مستوى الكفاءة مقارنة بالدول الأخرى، بالتالي، البلدان تنتفع من التجارة مع بعضها البعض. علاوة على ذلك، وبسبب اختلاف الأجور والاختلاف في مستوى توزيع الموارد بين البلدان، فإن الدول تستفيد بشكل كبير من التجارة البينية. تعني العولمة أيضاً الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية التي تشرف على شروط وأحكام التجارة بين الدول،

Jean-Yves and Loïc (2013)⁴

حيث تتفق من حيث المبدأ على مراعاة سياسات التجارة الحرة عندما تفتح اقتصاداتها للتعاملات الخارجية.

عندما نتحدث عن العولمة، غالبًا ما نعتبر أن كلا الشريكين ينتفعان من التبادل التجاري، حيث إن الدولة "أ" التي لها ميزة نسبية في إنتاج سلعة أو خدمة ما، يمكنها التجارة مع الدولة "ب" التي لها ميزة نسبية في إنتاج سلعة أو خدمة أخرى. بهذه الطريقة، نجد أن كلا البلدين ينتفعان من التجارة فيما بينهما لأنهما يستوردان بأقل تكلفة ما تم إنتاجه في البلد الآخر ويصدران السلع ذات التكلفة الإنتاجية المنخفضة. قد تصور هذه الفرضية للبعض أن الوضع مربح ومفيد لكل الشركاء التجاريين في ظل العولمة والتجارة الحرة. إلا أن هذا التفسير لظاهرة العولمة يعد مبسطاً إلى حد بعيد، حيث أظهرت التجارب في العديد من الدول أن التجارة الدولية ليست بتلك البساطة، ولكنها نشاط معقد خصوصاً في ظل السياسات الحمائية التي تنتهجها عدد من دول العالم.

العولمة، مع أم ضد؟

يعد مفهوم العولمة من المواضيع المثيرة للجدل، حيث يشير الداعمين لها إلى مجموعة من الابتكارات الجديدة، وتمتع المستهلكين بخيارات أكبر وبأسعار رخيصة بسبب المنافسة والتقدم التقني، وزيادة سبل الراحة وسهولة الحياة اليومية، وما إلى ذلك. إلا أن هناك من يرى عكس ذلك، وينظر إلى العولمة على أنها عملية غير متكافئة ومتحيزة تؤدي إلى تقليل الوظائف وتفاقم الاختلالات الاقتصادية، هذا إضافة إلى خلق نزعة استهلاكية مفرطة لدى الأفراد والمجتمع، كما لا يخفى على أحد الأضرار البيئية الكبيرة المتعلقة بالتجارة الدولية.⁵ في استطلاع للرأي، تم إجراءه بواسطة "البي بي سي" في العام 2007 حول ما يعنيه مفهوم العولمة والذي شمل 34,000 شخص من 34 دولة، أظهرت النتائج أن معظم المشاركين من 22 دولة يعتقدون أن عملية العولمة حدثت بسرعة كبيرة، والعديد يرون أنه من الأفضل حدوث التغيير (العولمة) بشكل أبطء بدلاً من وقفها. في ثلث البلدان، كان هناك اعتقاد بأن العولمة قد أدت إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية مقارنة بالفترات السابقة. أما في ثلثي البلدان المتبقية، على العكس من ذلك، يعتقد المستجوبون أن الأوضاع قد ازدادت سوءاً. وفي سبع دول فقط، اعتبر المشاركون أن عملية العولمة تعتبر متوازنة وشفافة.

خلقت العولمة والآثار المترتبة عليها والتغيرات السريعة المصاحبة لها مخاوف حقيقية لدى العديد من الأفراد في مختلف دول العالم. حيث يقلق الناس من أشياء كثيرة، مثل نقل الإنتاج إلى البلدان منخفضة التكلفة، وانعدام الأمن الوظيفي، وتقلب أسعار المواد الخام، وغيرها من آثار العولمة. بالرغم من ذلك،

⁵ Jean-Yves and Loïc (2013).

فإن تصورات البعض لتأثير العولمة في بعض الأحيان قد تكون بعيدة كل البعد عن آثارها الفعلية. إلا أنه قد تصاحب العولمة عدد من الأفكار المسبقة التي تعزز الشعور بالقلق في العديد من دول العالم.

العولمة الاقتصادية: أهم العوامل المساعدة

كان هناك تكامل غير مسبوق للاقتصادات العالمية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، جاء ذلك نتيجة لانفتاح عدد من دول الاتحاد السوفيتي على اقتصاد السوق، إضافة إلى ثورة تقنية المعلومات والاتصالات. تأثرت العديد من السلع ورأس المال، مع استثناءات قليلة، بشكل كبير بالعولمة. كما تعرضت الخدمات والعمالة إلى العولمة بشكل محدود، على الرغم من النمو في بعض المجالات.⁶ فيما يلي نستعرض أهم العوامل والأحداث المهمة التي عززت من إمكانية التحولات الكبيرة والعولمة التي شهدتها العالم.

واصلت العديد من الدول الانفتاح على التجارة الدولية وإلغاء المزيد من القيود على حركة البضائع ورؤوس الأموال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. هذا بالإضافة إلى انضمام مئات الملايين من العمال والمستهلكين من الدول الاشتراكية السابقة إلى اقتصاد السوق. في نفس الوقت، تركت ثورة تقنية المعلومات والاتصالات بصماتها الواضحة في التحول والانفتاح الكبير الذي شهده العالم، حيث أصبحت علوم الحاسوب منتشرة على نطاق واسع منذ ثمانينيات القرن الماضي، مما ساعد على الإبداع وإحراز تقدم في إدارة الشركات وأساليب الإنتاج. مثل ظهور الإنترنت كأداة للاتصال العالمي منخفض التكلفة في التسعينيات، مع انتشار شبكة الويب العالمية والإنترنت، بداية مرحلة فارقة في التاريخ البشري، مكنت الأفراد من نشر المحتويات الرقمية وجعلها في متناول الأفراد في جميع أنحاء العالم. كما ساهم الويب بشكل كبير في زيادة إنتاجية الشركات وذلك من خلال سهولة إنشاء اتصالات فورية، وتقليل الاعتماد على الوسطاء وخفض التكاليف. شكلت هذه الثورة المفاجئة في الاتصال قوة رئيسة داعمة ساهمت في إبراز العولمة الاقتصادية وتنشيط التجارة العالمية في مختلف السلع والخدمات.⁷

كما يعتبر استغلال العديد من الشركات العالمية للتطور الهائل في تقنية المعلومات وسرعة التواصل وحركات رؤوس الأموال والأفراد والبضائع بين مختلف دول العالم، من العوامل الرئيسية التي رسخت مفهوم العولمة الاقتصادية. في ظل هذه التطورات التي أدت إلى ارتفاع المنافسة بين الشركات على مستوى العالم، أصبحت الاستعانة بمصادر خارجية (Outsourcing) وحتى نقل مواقع الإنتاج إلى الخارج (Offshoring) من الخيارات الشائعة لدى الكثير من كبار المنتجين العالميين. تقتصر الاستعانة بمصادر خارجية على القيام ببعض الوظائف المحدودة، التي هي من صميم عمل الشركة التي كانت

⁶ Jean-Yves and Loïc (2013).

⁷ Freidman (2005) and Jean-Yves and Loïc (2013).

تقوم بها داخليًا، مثل البحث أو مراكز خدمات المشتركين أو الحسابات المستحقة القبض، وتكليف جهة أخرى لتأدية نفس الوظيفة نيابة عن الشركة. على النقيض من ذلك، فإن نقل الإنتاج إلى الخارج ينطوي على أن تحول الشركة أحد مصانعها التي تعمل في دولة ما، وتقوم بنقل المصنع بأكمله إلى خارج تلك الدولة، إلى الدولة "س" مثلاً، لإنتاج نفس المنتج بنفس الطريقة، ولكن بعمالة وعناصر إنتاج أرخص، وضرائب أقل، وتكاليف رعاية صحية أقل.

الكثير من الناس أصبح لديهم القدرة والسرعة في الحصول على المعلومات حول العديد من الأشياء والكثير من الأشخاص الآخرين، في مختلف البقاع وبمختلف اللغات. ذكر "سيرجي برين" وهو أحد مؤسسي محرك البحث العالمي جوجل (Google): "إذا كان لدى شخص ما إمكانية الاتصال بالإنترنت، سواءً كان طفلاً في كمبوديا، أو أستاذًا جامعيًا، أو حتى من يدير محرك البحث جوجل، فهؤلاء جميعهم يتمتعون بنفس إمكانية الحصول على معلومات البحث الشاملة عن أي شيء وفي أي وقت."⁸ يتناسب البحث عن المعرفة من خلال هذه الوسائل مع مفهوم العولمة من خلال القدرة على بناء ونشر سلاسل التوريد الشخصية الخاصة بالأفراد، والمتعلقة بالمعلومات، والمعرفة، والترفيه. فالتعاون الذاتي يمكن الفرد من أن يصبح باحثًا أو موجهًا ذاتيًا أو محررًا أو ربما باحثًا عن الترفيه، دون الذهاب إلى المكتبة أو السينما أو من خلال شبكة التلفزيون.

بعض التقنيات الجديدة مثل "التقنيات اللاسلكية" هي عوامل تضخيم وتمكين للعولمة الاقتصادية. في ظل تواجد الاتصال اللاسلكي، فإن العوامل والأحداث المتعلقة بالعولمة تتخذ جميع أشكال التفاعل التي تجعل من الممكن القيام بها بطريقة "رقمية، ونقالة، وافترضية، وشخصية"، مما يعزز هذه العوامل ويجعل العالم أكثر ترابطًا. تشير كلمة "رقمية" إلى كل المحتوى والعمليات التناظرية التي يتم رقمنتها ويمكن تشكيلها ومعالجتها ونقلها عبر أجهزة الحاسوب، أو الإنترنت، أو الأقمار الاصطناعية، أو كوابل الألياف الضوئية، مثل التصوير الفوتوغرافي، الترفيه، الاتصال، معالجة الكلمات، والتصميم المعماري. وتعني كلمة "نقالة" أنه بفضل التقنيات اللاسلكية، يمكن القيام بكل العمليات الرقمية من أي مكان من خلال أجهزة الحاسوب أو الهاتف الجوال والأجهزة الأخرى التي توفر الولوج لخدمات الاتصال اللاسلكي. أما كلمة "افتراضي" فهي تشير إلى سهولة وسرعة تشكيل المحتوى الرقمي ومعالجته ونقله. أما عبارة "شخصي" فهي تعني أنه يمكن للفرد القيام بهذه العمليات بنفسه ومن خلال جهازه الخاص.⁹

⁸ Freidman (2005).

⁹ Freidman (2005).

مدينة أم قرية صغيرة؟

بالنسبة للبعض، فإن هذا النموذج السياسي والتقني الجديد قد حول العالم بشكل حاسم إلى "قرية عالمية" والتي تكهن بها الفيلسوف "مارشال ماكلوهان" في أواخر الستينيات: "عالم مسطح" "a flat world" يطلق العنان للمعلومات والتدفقات الاقتصادية.¹⁰ لكن بالنسبة للعديد من الآخرين، على الرغم من التقدم في مجالات النقل، والشحن، والاتصالات، إلا أنه لا يزال هناك العديد من الحواجز أمام التجارة العالمية، مما أدى إلى أن يطلق بعض المحللين مصطلح "شبه العولمة".

منذ تسعينيات القرن الماضي، كانت "العولمة" تشير أولاً وقبل كل شيء إلى السلع ورأس المال، حيث توسعت حركة التجارة الدولية بسبب ظهور أسواق جديدة وزيادة شديدة في التجارة بين الشركات. أيضاً يمكن القول بأن العالم المالي قد أصبح أكثر عولمة وتكاملاً من أي وقت مضى.

التجارة العالمية للبضائع

الاتجاه في الحجم العالمي للتجارة في السلع يتحدث عن نفسه. وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، توضح الرسوم البيانية للحجم والقيمة (الشكل رقم 1) انتعاش التجارة بشكل كبير خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995.¹¹ وفي 2020 وبالرغم من الانخفاض الواضح في حجم التجارة جراء أزمة كوفيد-19، توسع حجم وقيمة التجارة العالمية بنسبة 4 في المائة و5 سنوياً في المائة على التوالي منذ عام 1995 عندما تم إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة. في حين تسببت الأزمة المالية العالمية في العام 2008 في انخفاض في حجم التجارة الدولية، ولكن سرعان ما ارتفع الحجم بسرعة مرة أخرى في عام 2010. تمثل الثروة الناجمة عن التجارة الدولية قسطاً متزايداً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي. حيث مثلت التجارة الدولية ما يقرب من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2005، مقارنة بنحو 38 في المائة في عام 1985. في عام 2010، نمت الصادرات العالمية من السلع بمعدل أسرع أربع مرات من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس بوضوح الترابط التجاري المتزايد لاقتصادات العالم.¹²

يعد تبادل السلع الوسيطة أو ما يسمى بالمواد الخام التي تستخدم في صنع العديد من السلع الاستهلاكية أو النهائية، المحرك الأساسي للتجارة العالمية. إحدى نتائج تجزئة الإنتاج هي أن العولمة الاقتصادية اليوم تهيمن عليها تجارة واستيراد عناصر الإنتاج. فعلى سبيل المثال، لإنتاج منتج نهائي "حاسوب مثلاً"، تقوم الشركات الفرعية أو المتعهدين الخارجيين بتبادل مكوناته فيما بينها. اليوم، نسبة كبيرة من

¹⁰ Jean-Yves and Loïc (2013).

¹¹ منظمة التجارة العالمية (2022). الموقع الإلكتروني:

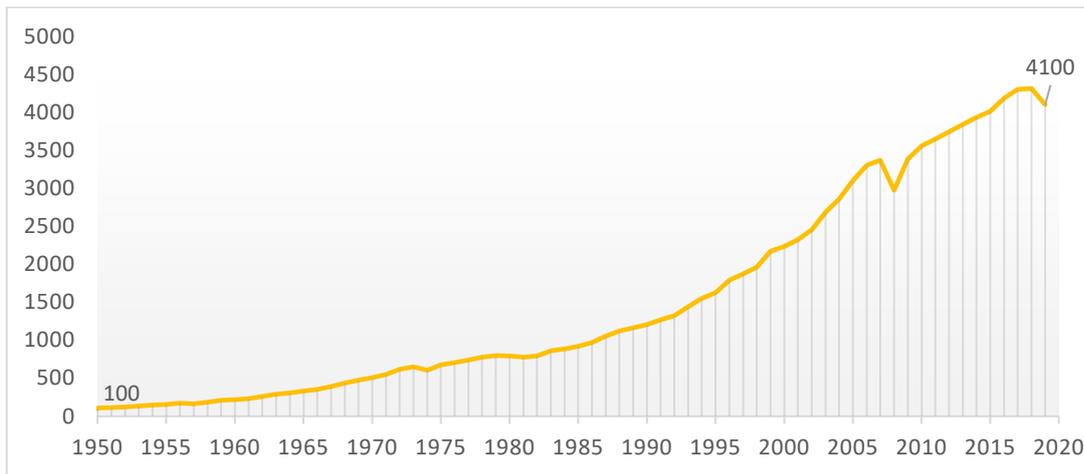
https://www.wto.org/english/res_e/statistics_e/trade_evolution_e/evolution_trade_wto_e.htm

¹² Jean-Yves and Loïc (2013).

السلع المصنعة والخدمات المتبادلة في جميع أنحاء العالم عبارة عن مواد وخدمات وسيطة يتم تضمينها في منتج نهائي أو لإكمال منتج أو خدمة نهائية. في الثلاثة عقود الماضية، تضاعف حجم المكونات المستوردة في تصنيع المنتجات الصناعية إلى ما يقارب الثلاث مرات.

على الرغم من الحركة والعولمة المتسارعة للبضائع حول العالم، إلا أن البضائع بعيدة كل البعد عن "العولمة الكاملة". على الرغم من انخفاض التعريفات الجمركية للبضائع في معظم الدول كنتيجة لمجهودات منظمة التجارة العالمية، إلا أنه لا تزال هناك العديد من العقبات أمام التجارة الدولية حيث أن بعض القطاعات لا تزال تتمتع بدرجة عالية من الحماية. لا تزال المنتجات الزراعية والدعم الموجه للمزارعين في أوروبا وأمريكا الشمالية على وجه الخصوص محل نقاش بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الشكل (1): تطور التجارة العالمية 1950-2020، مؤشر الحجم (1950 = 100)



المصدر: منظمة التجارة العالمية (2022).

العولمة المالية وتكامل الأسواق المالية

لا يعتمد الاقتصاد العالمي على نشاط الشركات والتجارة الدولية فحسب، ولكنه يعتمد أيضًا إلى حد كبير على التمويل الذي يلعب دورًا رئيسيًا في العولمة الاقتصادية. أصبح فتح الحدود أمام حركة رؤوس المال الأجنبية أكثر وضوحًا في أواخر الثمانينيات، ويتعلق هذا بالتمويل بمعنى أوسع كالقروض المصرفية والائتمانات التجارية والأسهم والسندات (الأوراق المالية)، والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة لتبادل العملات، وتحويلات العاملين في الخارج إلى بلدانهم.

خلال العقود الأربعة الماضية، كان لهذا التطور تأثير كبير، حيث تضاعفت التدفقات المالية الدولية بشكل كبير مقارنة بالتجارة الدولية. على سبيل المثال، ارتفعت قيمة المعاملات المصرفية الدولية (القروض

الاستهلاكية، قروض الأعمال، ... إلخ). كما ارتفعت المعاملات الدولية في سوق الصرف الأجنبي (فوركس) إلى مستويات عالية. إجمالاً، توسعت الأصول الأجنبية والالتزامات الدولية في الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة، وبالتالي كان هناك اتجاه واضح نحو التكامل المالي العالمي.

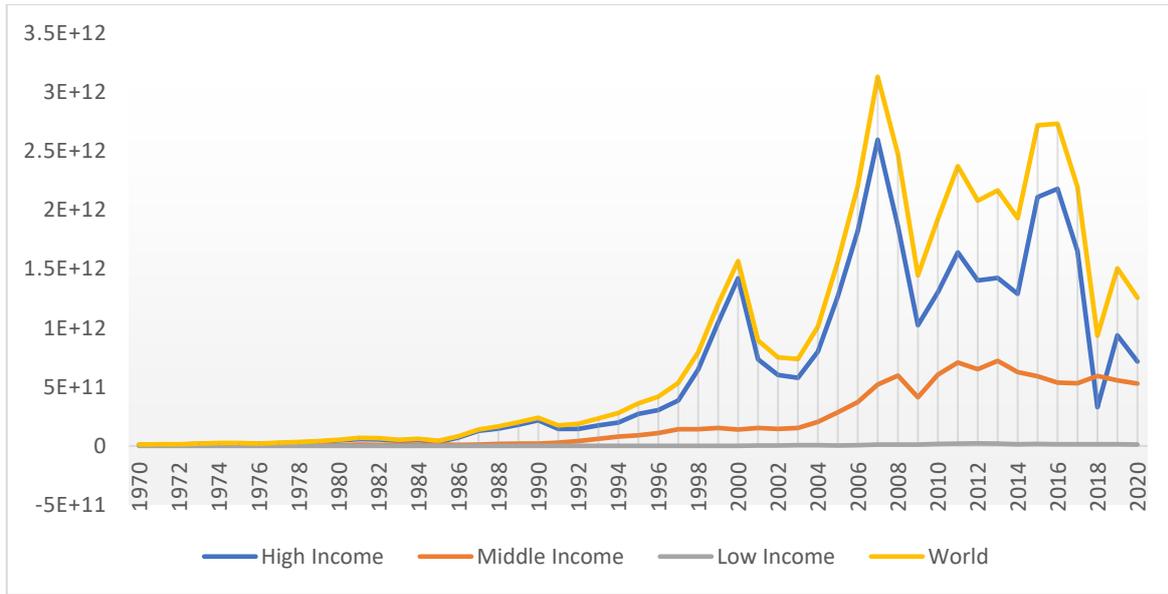
الاستثمار عبر الحدود

يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم العوامل التي تعبر عن التكامل الاقتصادي العالمي. فعندما تقوم شركة ما بإنشاء عمليات إنتاج في الخارج، من خلال إنشاء شركة جديدة أو الاستحواذ على شركة محلية قائمة، أو توسعة الإنتاج من خلال إعادة استثمار أرباح الشركة التابعة أو منح قروض لها، فإن ذلك يعد نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي. في أغلب الأوقات يتزامن الاستثمار الأجنبي المباشر مع الارتفاع في مستويات التجارة الخارجية. كما أظهرت الاستراتيجيات الحديثة للمنشآت متعددة الجنسيات، فإن هناك ارتفاعاً في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر المخصص للتصدير، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره أحد العوامل المشجعة لكل من العولمة المالية وعولمة التجارة.¹³

يأتي تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي نتيجة لاندفاع الشركات متعددة الجنسيات، منذ سبعينيات القرن الماضي للقيام بعمليات الإنتاج في الخارج، لا سيما في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (الشكل 2). ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خاصة في البلدان مرتفعة الدخل، على الرغم من الانهيار المفاجئ في سنة 2001/2000. وفي عام 2007، بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول مرتفعة الدخل أرقاماً قياسية تاريخية (انظر الشكل 2). بينما بلغ صافي التدفقات الاستثمارية في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض أعلى مستوياتها في العام 2013. بشكل عام، يمكن أن نستخلص أن هناك تذبذباً واضحاً في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي وخصوصاً الدول ذات الدخل المرتفع.

¹³ Jean-Yves and Loïc (2013).

الشكل (2): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 1970 – 2022 (القيمة بالدولار الأمريكي)



المصدر: مؤشرات التنمية الاقتصادية (2022)

أسواق مالية متكاملة

يمكن اعتبار الأسواق المالية رمزًا للمرحلة الأحدث للعولمة الاقتصادية، فالأسهم والسندات يرتبطان بشكل رئيسي بأنشطة الشركات التي تعتمد عليها للحصول على التمويل المطلوب. أصبحت ملكية الأسهم ذات أهمية متزايدة في أنظمة تمويل الشركات مقارنة بقروض الأعمال. تتميز الأوراق المالية، سواء كانت أسهمًا في شركات أو سندات (أدوات دين)، بالقدرة على تمويل نشاط الشركات بسهولة كما يمكن تداولها مثل أي منتج آخر. ومع هذا التطور، رفعت العديد من البلدان الحواجز أمام تحركات رأس المال الدولية، مما مكّن الوكلاء الاقتصاديين (الأسر والشركات والحكومات) من تداول الأوراق المالية في مختلف الأسواق العالمية. لذلك تعتبر الأهمية المتزايدة لأسواق الأوراق المالية في النشاط الاقتصادي وتحرير رأس المال، هما أساس لعولمة السوق المالية إلى يومنا هذا.

كما تجدر الإشارة إلى أن المنتجات المالية أصبحت أكثر تنوعًا وتتميز بسهولة التنقل دوليًا مع ظهور المشتقات المالية¹⁴ والتي تم تصميمها لتوزيع وتقليل المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية التقليدية كالأسهم والسندات. أصبحت المشتقات المالية أكثر تطورًا ويتم تداولها في أسواق مخصصة لها، حيث تقدر القيمة الإجمالية للمشتقات المتداولة بقيمة أكبر بكثير من قيمة الأسهم والسندات. أخيرًا، لا يمكن عزل العولمة المتزايدة للأسواق المالية منذ تسعينيات القرن الماضي عن حوسبتها المتزايدة، التي مكنت المتداولين

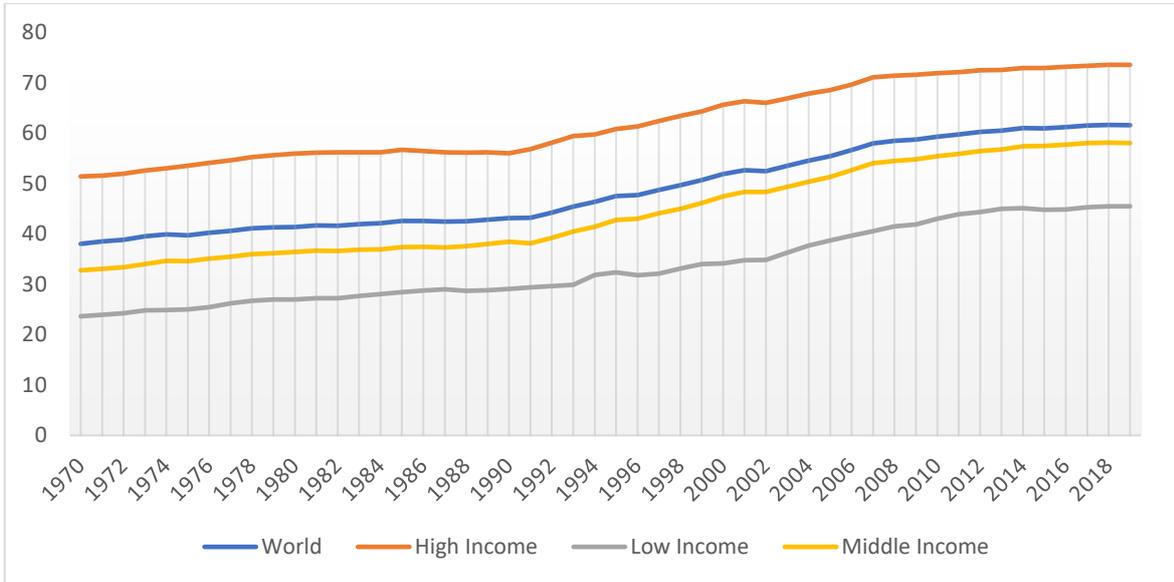
¹⁴ المشتقات المالية هي أدوات مالية (عقود) تستمد قيمتها سعر أصل حقيقي أو مالي.

من شراء وبيع الأوراق المالية بسهولة في جميع أسواق الأسهم حول العالم مما يعزز حركة رأس المال عبر الكوكب ويعزز التكامل الدولي للأسواق المالية.

قرية صغيرة أم مدينة كبيرة جدًا؟

شهد العالم نموًا غير مسبوق منذ أوائل التسعينيات في حركة السلع ورؤوس الأموال، لكن العالم لا يزال غير "مسطح" أي لاتزال العمولة غير مكتملة. إن تشبيه العالم، مجازًا، بالقرية الصغيرة ربما يكون مبالغ فيه، سواءً فيما يتعلق بحركة البضائع أو رؤوس الأموال، حيث لا تزال هناك عقبات كثيرة، خصوصًا أمام التجارة. كما يبدو أن الأزمة الاقتصادية لعام 2008 قد أدت إلى تباطؤ العولمة مؤقتًا (انظر الشكلين 1 و2). طوّر الباحث (Dreher, 2006) مؤشر (KOF) للعولمة، الذي يقيس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة. تصاعدت العولمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ السبعينيات، وتلقت دفعة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.¹⁵ يوضح المؤشر على تزايد العولمة بشكل عام خلال الفترة ما بين 1970 و2019، ونلاحظ أن وتيرة التسارع في المؤشر قد ازدادت مع بداية التسعينيات (انظر الشكل 3).

الشكل (3): مؤشر العولمة، 1970 - 2019



المصدر: Gygli et al. (2019) & KOF Swiss Economic Institute (2022)

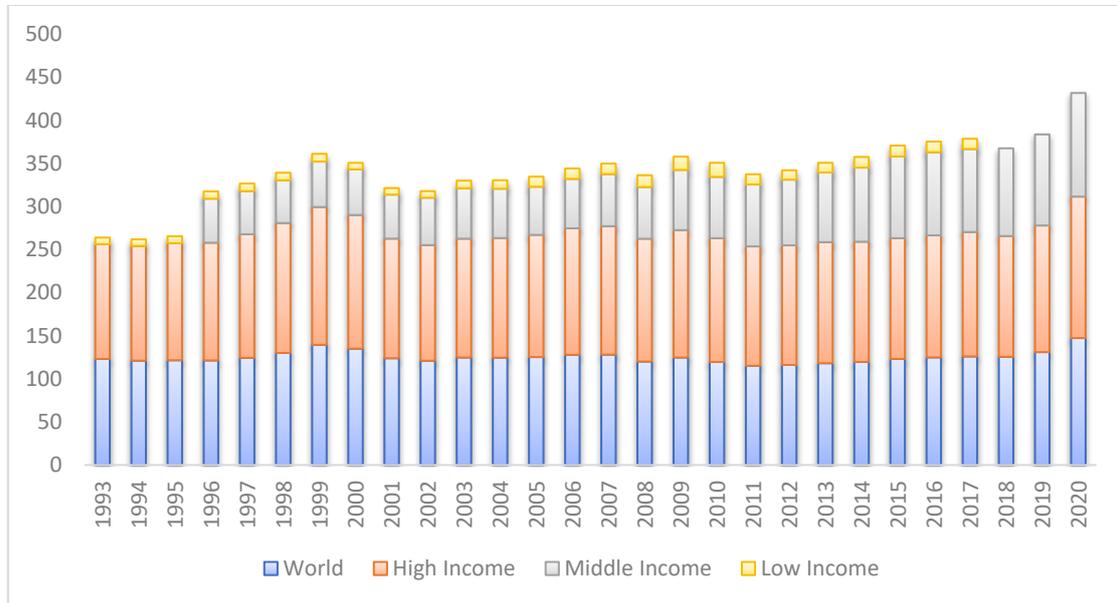
¹⁵ KOF Swiss Economic Institute (2022). The link: <https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html>

العولمة والأزمات الاقتصادية والمالية

الأزمة المالية العالمية 2008

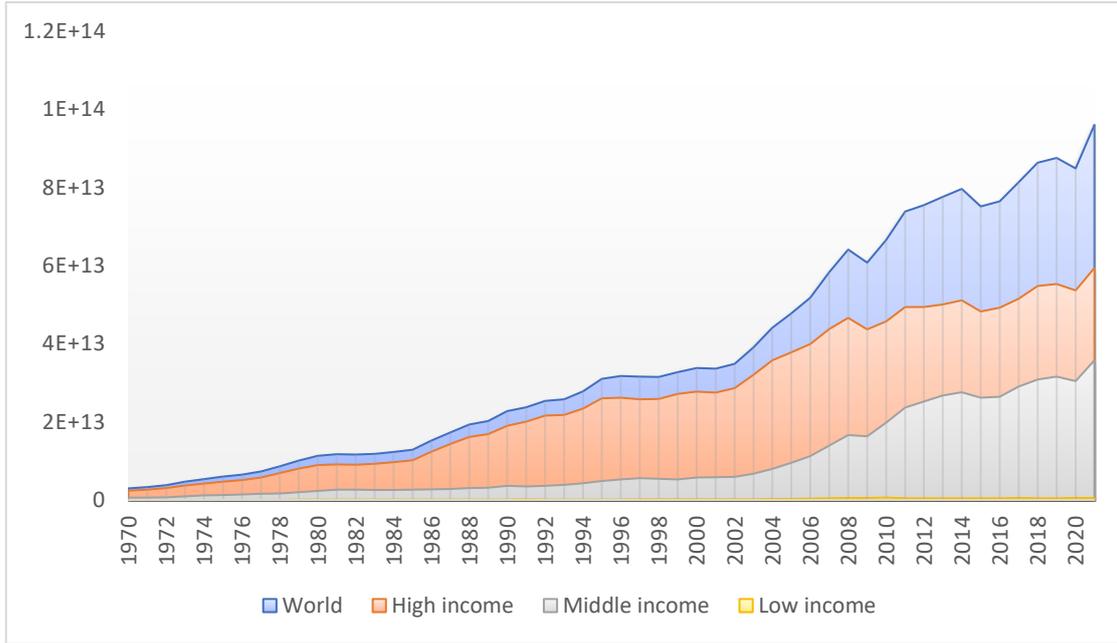
أثرت الأزمة المالية 2008-2009 على العديد من البلدان حول العالم، وقد اتسع تأثيرها إلى أن أصبحت أزمة اقتصادية عالمية شبيهة بالكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. وقد نشأت الأزمة عن طريق الاستخدام المفرط لقروض الرهن العقاري وارتفاع المخاطر المتعلقة بها. بدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن سرعان ما انتقلت العدوى إلى معظم دول العالم. لذلك فإن الأزمة تقودنا إلى التساؤل حول العولمة المالية، التي ربما قد أدت إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية والأسواق المالية وأحدثت اختلالات مالية بين القوى الاقتصادية المؤثرة حول العالم، وجعلت إمكانية انتقال عدوى الأزمات بين البلدان أكبر وأسرع. أدت الأزمة إلى تراجع مستويات الائتمان والاستثمار (المحلي والأجنبي)، ومن ثم تدهور مستويات الإنتاج والصادرات، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع مستويات الأسعار (أنظر الأشكال من 1 - 6)، تقريباً في جميع دول العالم. يمكن القول إن الاختلالات وعدم الاستقرار الناجمين عن العولمة كانتا الجانب العكسي الحتمي للازدهار الناجم عن الاندماج الاقتصادي والمالي العالمي من خلال حرية حركة التجارة ورؤوس الأموال.

الشكل (4): الائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، (1993 - 2020)



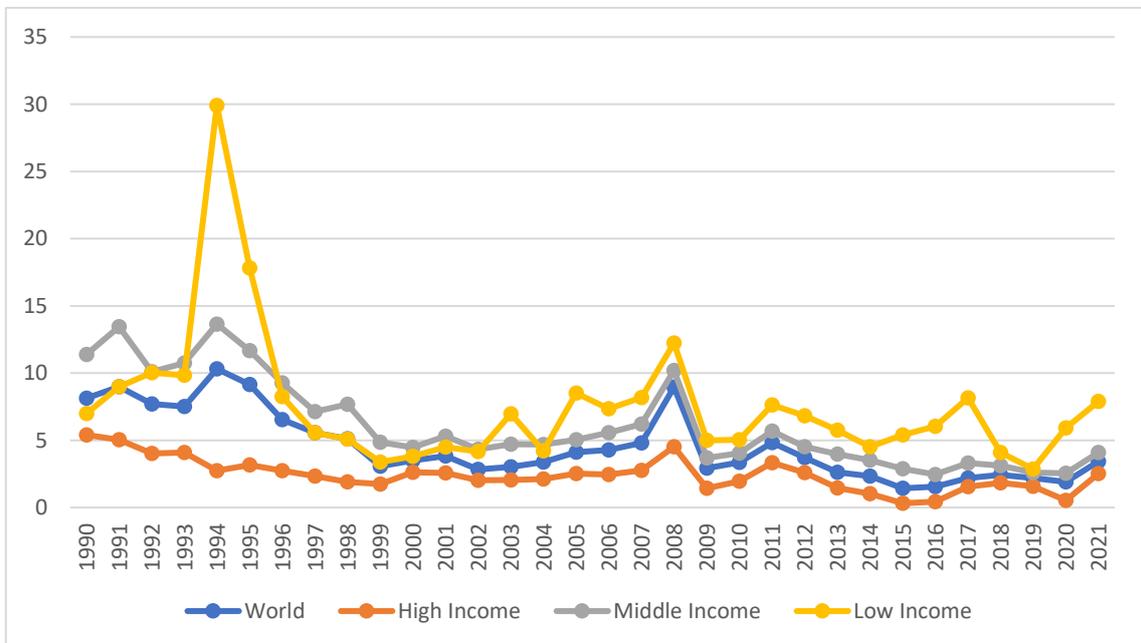
المصدر: مؤشرات التنمية الاقتصادية (2022)

الشكل (5): الناتج المحلي الإجمالي، (1970 - 2021)



المصدر: مؤشرات التنمية الاقتصادية (2022)

الشكل (6): التغير في مؤشر أسعار المستهلك (التضخم)، (1990 - 2021)



المصدر: مؤشرات التنمية الاقتصادية (2022)

هناك عدة أسباب ساهمت بشكل رئيسي في ظهور الأزمة المالية. أهمها الديون المفرطة في قطاع الأسر الأمريكية في العقد الأول للألفية. وكما ذكرنا آنفًا، جاءت الأزمة نتيجة لقروض الرهن العقاري المصحوب بالمخاطر المرتفعة الممنوحة للأسر محدودة الدخل. في البداية، كانت أسعار الفائدة المتعلقة بالرهن العقاري منخفضة بشكل مغري، خاصة للأسر منخفضة الدخل، ولكنها ارتفعت بشكل ملحوظ بعد سنوات قليلة مما أثقل كاهل هذه الأسر. تم تحويل الرهن العقاري الثانوي إلى أوراق مالية اختلقت بقروض الرهن العقاري المضمونة الأخرى وتم تداولها في الأسواق المالية بهدف تقليل المخاطر وتوزيعها وبالطبع تحقيق المزيد من الأرباح. تضاعف حجم وتداول هذه الأوراق المالية بشكل كبير في فترة ما قبل الأزمة وأصبحت البنوك في سباق من أجل العمليات المالية المربحة قصيرة الأجل.

بسبب التكامل العالمي للنظام المالي، كما ذكرنا سابقًا، تراكمت الأوراق المالية المرتبطة بقروض الرهن العقاري في معظم البنوك والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. نشأت التحديات عند تعثر العديد من الأسر التي بحوزتها سندات ثانوية عن السداد بعد سنوات قليلة نتيجة لعدم قدرتها على الوفاء بالزيادة الناجمة عن الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في مطلع عام 2004، مما أدى إلى انخفاض أسعار العقارات في العام 2006. كنتيجة لما سبق، فقدت الأوراق المالية المقترنة بالرهن العقاري قيمتها وتوقف التعامل بها. تبع ذلك أزمة على مستوى القطاع المصرفي بدأت في منتصف العام 2007، أعقبها تعرض العديد من البنوك الكبرى إلى مخاطر الإفلاس. يعتبر إفلاس المصارف الكبرى في أمريكا، مثل "ليمان برانرز" في 15 سبتمبر 2008 ذروة الأزمة المالية العالمية، أمرًا له تداعيات كارثية على الاقتصاد بأكمله، نتيجة لارتباط هذه المؤسسات بالاقتصاد ككل. على الرغم من التدخل الحكومي، إلا أن تأثير الأزمة المالية قد انتقل إلى الاقتصاد الحقيقي، حيث أدت اضطرابات البنوك إلى نقص الائتمان، مما أعاق الاستثمار وعمليات الشركات، وأدخل العالم في ركود اقتصادي عميق، ويعتبر أول ركود يطال العديد من البلدان في وقت واحد.¹⁶

هل أعاقَت العولمة المالية النمو العالمي؟

بالرغم من الدور الذي لعبته العولمة في انتشار الأزمة المالية في العام 2008، إلا أن لها العديد من الآثار الإيجابية لعل أهمها تقليل الحواجز وفتح الحدود أمام تدفقات السلع ورأس المال. فحرية الحركة لرؤوس الأموال والبضائع التي بدأت في السبعينيات، شجعت الاستثمارات الأجنبية والتمويل الدولي للصناعات والأنشطة الاقتصادية الجديدة في العديد من البلدان. ساهمت زيادة تدفقات رأس المال عبر

¹⁶ Jean-Yves and Loïc (2013).

الحدود في انخفاض تكلفة رأس المال الذي بدوره أدى إلى نمو الاستثمار بشكل أكبر ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف القطاعات.

من المزايا الرئيسية للعولمة المالية كما يعتبرها البعض هو أنها قد ساعدت بعض الشيء على احتواء التضخم في الدول المتقدمة لفترة ليست بالقصيرة. وقد ساعد في نجاح ذلك المنافع المتعلقة بعولمة التجارة التي عززت واردات السلع الرخيصة من الدول الناشئة بسبب انخفاض تكلفة العمالة واقتصاديات الحجم.¹⁷ ظهر ذلك جلياً في انخفاض أسعار العديد من السلع الاستهلاكية، وانخفضت تكلفة الملابس مقارنة بما كانت عليه في معظم الدول. كما ساعد انخفاض أسعار الاتصالات والسلع الإلكترونية أو المنزلية والهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب للفئات الأقل ثراءً على شراء التقنيات الحديثة، بينما أدت التطبيقات والخدمات الجديدة إلى تحفيز الاستهلاك وخلق وظائف جديدة. ليس بالضرورة أن يفهم مما سبق ذكره أن الأسعار قد تراجعت في كل البلدان، حيث كانت هناك زيادات مربكة في أسعار بعض المنتجات الغذائية، ولكن يمكننا القول بأن الأسعار ظلت مستقرة أو انخفضت، بشكل عام.

العولمة وجائحة كوفيد-19

كما نعلم، أدى التكامل المتصاعد للاقتصاد العالمي إلى تيسير الترابط بين جميع دول العالم. ويمكن اعتبار العولمة التي تتسم بزيادة وسرعة التنقل البشري وتبادل السلع والخدمات في جميع أنحاء العالم، بمثابة ناقل لانتشار الأمراض والأوبئة (Jeanne et al., 2022). شهد العالم في مطلع العام 2020 أزمة اقتصادية بشكل غير معهود نتيجة لانتشار فيروس كورونا المستجد والذي يعرف اختصاراً بكوفيد-19. على مر العصور، انتشرت العديد من الأوبئة في جميع أنحاء العالم مثل الكوليرا قبل نحو قرنين من الزمان والانفلونزا الإسبانية ما بين 1918 و1920، إضافة إلى وباء السارس والإيبولا في مطلع القرن الحالي. مع ذلك، فإن خطر فيروس كوفيد-19 مثل تهديداً كبيراً لدول العالم، حيث احتاجت الأنفلونزا الإسبانية إلى حوالي عام لتصبح جائحة عالمية، ولم تحتاج أزمة كوفيد-19 إلى أكثر من ثلاثة أشهر لتعم كل العالم، كنتيجة حتمية للعولمة.

تأثر الجميع بالجائحة التي ضربت بقوة كل دول العالم، حيث تعطل الإنتاج وأغلقت الحدود جراء محاولات الحد من انتشار الفيروس من خلال تطبيق الإغلاق الكامل والجزئي. في ظل عدم وجود سابقة يحتذى بها، وبما أن هذه أول جائحة حقيقية في عصر العولمة¹⁸، كان هناك العديد من الاجتهادات والاقتداء بتجارب الآخرين من قبل الحكومات والمؤسسات للتعامل مع الأزمة الصحية الاقتصادية. في ظل تلك الأوضاع، تسببت الأزمة وطرق الاستجابة اللازمة لها من خلال تبني سياسات صحية عامة

¹⁷ "اقتصاد الحجم" هو مفهوم يشير إلى انخفاض كبير في تكلفة الإنتاج عن طريق الزيادة الكبيرة في الوحدات المنتجة.

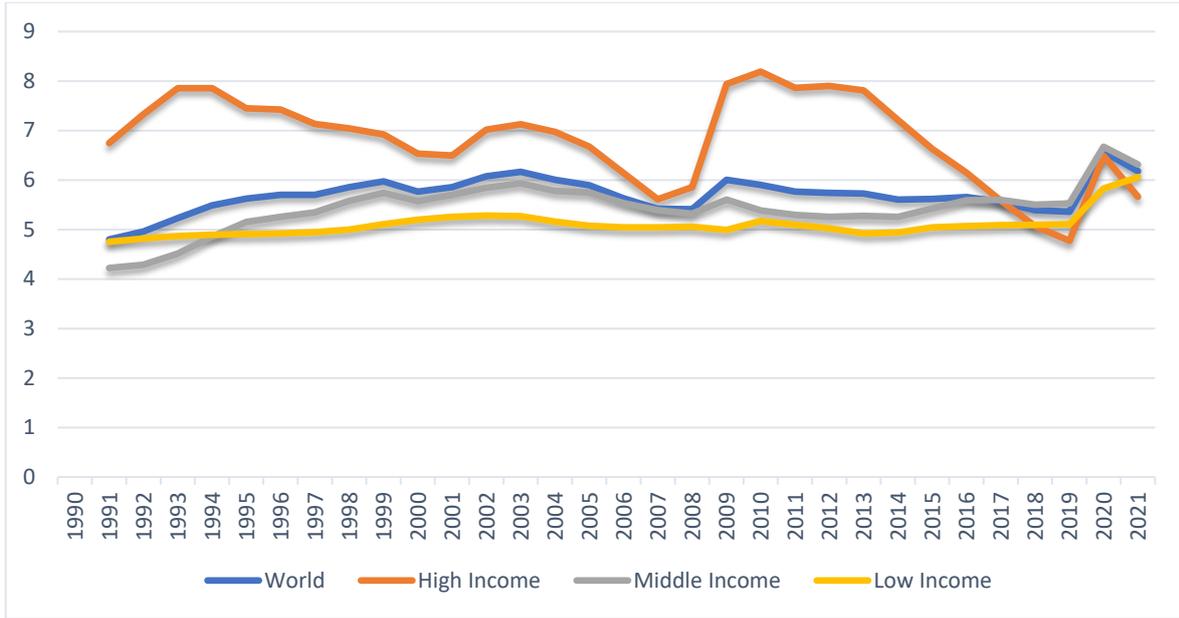
¹⁸ أنظر لدراسة (Jeanne et al., 2022)

في انخفاض التدفقات الدولية للسلع ورؤوس الأموال في عام 2020، مما جعل الجميع يوقن بأنها أزمة ليست كسابقاتها. انخفضت تجارة البضائع بشكل غير معهود (الشكل 1)، وتدنّى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير (الشكل 2). تشير هذه الأرقام ضمناً إلى تراجع كبير في المكاسب الاقتصادية المتحققة نتيجة للعولمة، لكنها لا تشير إلى انهيار التكامل في السوق العالمي.

أدت الأوضاع الاستثنائية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد إلى خلق حالة من الذعر وعدم اليقين جراء تراجع حجم التجارة العالمية، مما انعكس على المستويات المنخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة (الشكل 7) وتزايد مستويات الأسعار أو التضخم. كما انخفض حجم صادرات وواردات السلع العالمية في عام 2020 إلى مستوى مقارب لما كان عليه في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما أثرت الجائحة على القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية وقطاعات الطيران والسياحة. في ظل هذه الأوضاع، ظهرت الكثير من الآراء مثل "التراجع عن العولمة" "Deglobalisation" والتي تروج إلى ضرورة التراجع عن التعاون مع العالم الخارجي نتيجة للآثار السالبة للعولمة، آخذين في الاعتبار الأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد-19. كما تجدر الإشارة إلى أن أزمة كوفيد-19 دفعت العديد من الشركات الكبرى لإعادة النظر في موضوع سلاسل الإنتاج.

تشير البيانات بخصوص واردات البضائع العالمية (الشكل 8)، التي تستخدم كمقياس لعولمة التجارة، إلى سرعة التعافي وارتفاع قيمة الواردات في العام الثاني للأزمة 2021. أما فيما يخص التراجع في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يميل أن يكون متقلّباً كما يمكننا أن نلاحظ ذلك في فترات متعددة خاصة إبان الأزمة المالية 2008 (الشكل 2). كما أن الناتج المحلي الإجمالي قد بدأ بالتعافي تدريجياً مقارنة بما كان عليه في عام 2018، ونقصان معدلات البطالة في عدد مقدر من البلدان حول العالم. على الرغم من أن مستويات التضخم تعتبر أدنى مقارنة بالأزمة المالية 2008، إلا أن هناك جدلاً حول الارتفاع الملحوظ في مستويات الأسعار وإمكانية استمرار هذا الارتفاع، حيث يشهد العالم موجة من الغلاء مدفوعة بالعديد من التطورات الدولية الراهنة.

الشكل (7): معدلات البطالة، 1990 - 2021



المصدر: مؤشرات التنمية الاقتصادية (2022)

الشكل (8): واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2000 - 2021



المصدر: مؤشرات التنمية الاقتصادية (2022)

أدت حزم التحفيز المالي من قبل معظم الحكومات إلى انتعاش الطلب على السلع المتداولة على الصعيد الدولي وبالتالي زيادة الطلب على الواردات المعمرة. كما أدى الوباء إلى تغيير أنماط استهلاك الخدمات مؤقتًا، مثل: السفر والنقل والترفيه وتعويضها بسلع مثل الإلكترونيات والسلع المعمرة الأخرى، التي تتطلب تجارة مكثفة ذات سلسلة قيم عالمية. قد واجه جانب العرض تحديات في اللحاق بركب الزيادة في الطلب أدت إلى ارتفاع أسعار السلع ومن ثم الخدمات لاحقًا إلا أن ذلك ساهم في انتعاش مستويات التجارة العالمية. وتجاوزت التجارة بسرعة مستويات ما قبل الوباء، حيث كان للعرض استجابة جزئية سريعة للطلب المتزايد.¹⁹

كما كان للعولمة الاقتصادية دور في سرعة انتشار وباء كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية المتعلقة به. من باب الانصاف، لا بد من الإشارة إلى الأهمية الكبرى للتكامل والتعاون العالمي في مجابهة هذا الوباء، حيث كثفت العديد من دول العالم جهودها وتعاونها المشترك بغية الوصول إلى لقاح يساعد على الحد من انتشار الفيروس. شهد العالم ومن خلال الاستغلال الأمثل لأهم العوامل المتعلقة بالعولمة، مثل التقنيات الحديثة واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات في مجال إنتاج اللقاحات، محاولات حثيثة وجهودًا مضيئة من أجل حفظ الأرواح والعودة لوضع ما قبل الأزمة. أيضًا، كانت هناك العديد من الظواهر الحسنة، حيث قدمت العديد من الدول والمؤسسات المساعدات المالية والعينية للدول ذات الدخل المنخفض، والأهم من ذلك هو تلقي الدول التي تفتقر أنظمتها الصحية للكفاءة المطلوبة للقاحات ومساعدات طبية كانت في أشد الحاجة لها.

أبرز التطورات العالمية: العولمة أم الحد العولمة

ألقت تطورات الأحداث الروسية الأوكرانية في العام 2021 بظلالها على اقتصادات كثير من دول العالم، حيث أن الدولتين تلعبان دورًا بالغ الأهمية في توفير المنتجات على الصعيد العالمي. ظهر ذلك بوضوح من خلال الارتفاع في أسعار العديد من المواد الغذائية كالحبوب والزيوت ومشتقاتها وبالتالي انعكس ذلك بشكل كبير على مستويات أسعار الغذاء عالميًا. كما ألقت العقوبات أو مقاطعة المنتجات الروسية، مثل النفط والغاز والقمح، من قبل أمريكا والدول الأوروبية بآثارها على السوق العالمي للطاقة والغذاء، هذا فضلًا عن ثأر مستويات الإنتاج في كل من روسيا وأوكرانيا كنتيجة طبيعية للأحداث الجارية. كل هذه العقوبات أمام تجارة النفط والغذاء تشير بكل وضوح إلى خرق صريح لقواعد نظام التجارة العالمي، وبالتالي تعزز من مفهوم "الحد من العولمة" "Deglobalisation". كما يمكن للنقاش أن يسري بنفس السياق في حال حدوث صراع تجاري بين الدول، حيث أظهرت أمثلة شبيهة حظر جزئي أو كلي للتجارة

¹⁹ Mishra and Spilimbergo (2022).

مع بعض الدول ودخول البعض في تحالفات بهذا الخصوص، وهو ما يعد ضد المبادئ التي قامت عليها العولمة.

الخاتمة

في أعقاب الأزمات العالمية المتكررة، أصبح مصطلح "الحد من العولمة" واسع الانتشار نتيجة الاعتقاد أن السياسات الحمائية ضد العدوى المحتملة للأزمات المالية والاقتصادية. ولكن أظهرت الأرقام ما دل على قدرة البلدان على التعافي السريع ودحض فكرة "الحد من العولمة"، حيث بدأت معدلات النمو بالارتفاع واستؤنفت التجارة الدولية. يمكن القول بأن العولمة ليست مسببة للأزمات في حد ذاتها ولا تؤدي إلى الازدهار والرفاه الاقتصادي، ولكن يمكنها أن تكون عاملاً مساعداً في تحقيق الازدهار أو نقل العدوى للأزمات الاقتصادية والمالية.

لعبت العولمة دوراً بارزاً في تأثير معظم دول العالم بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يبدو أن سرعة انتشار فيروس كوفيد-19 تقريباً في كل دول العالم يرجع إلى حد كبير إلى التكامل الاقتصادي المتبادل لمراكز العولمة الاقتصادية الرئيسية. لذا، من الأهمية بمكان أن يتم التركيز على كيفية التخفيف من مخاطرها واغتنام فرصها. يجب أن تكون الدول أكثر حرصاً واهتماماً بدورها المتعاضم في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي داخلياً وخارجياً، خصوصاً وأن حالات الصعود والهبوط أصبحت سريعة وسهلة الانتشار نتيجة للانفتاح والتكامل العالمي. كما أن القطاع المالي قد يحتاج إلى التنظيم واعتماد تدابير تهدف إلى تحسين توجيه التمويل وتجنب الفقاعات المالية والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر. أيضاً، وفي زمن العولمة تتجدد القناعة بالأهمية القصوى لقطاعات مثل الصحة، التي ربما قد تبدو ليست ذات صلة بتصميم العمل الاقتصادي. في هذا السياق، تتداخل المخاطر الصحية والمخاطر الاقتصادية بشكل كبير، ولكل منها تأثير كبير على الآخر من حيث عمليات صنع القرار العام. من المناسب أن تهتم الدول، خصوصاً الأقل نمواً منها، بتطوير أنظمتها الصحية وتحسين بنيتها التحتية من بناء مستشفيات وتأهيل الكوادر العاملة في هذا القطاع، مما يعزز القدرة على مجابهة المخاطر المستقبلية. أخيراً، سرعة انتشار الأزمات الاقتصادية حول العالم تدعم وتقوي الحاجة إلى استجابة دولية متناسقة وأكثر تكاملاً للتقليل من المخاطر المترتبة عنها.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. معجم الرائد، جبران مسعود، الطبعة السادسة 1992.
2. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، المجلد الثالث، الطبعة الأولى 2008.
3. منظمة التجارة العالمية (2022). الموقع الإلكتروني:
https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/trade_evolution_e/evolution_trade_wto_e.htm
4. مؤشرات التنمية الاقتصادية (2022). البنك الدولي. الموقع الإلكتروني:
[#https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators](https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators)

باللغة الإنجليزية

1. Dreher, A. (2006): Does Globalization Affect Growth? Evidence from a new Index of Globalization, Applied Economics 38, 10: 1091-1110.
2. Dzingirai, M., & Ndava, R. (2022). Entrepreneurship Education as a Driver for Economic Recovery in the Post-Pandemic Era. In Career Re-Invention in the Post-Pandemic Era (pp. 27-50). IGI Global.
3. Freidman, T. (2005). The world is flat. New York: Farrar, Straus and Giroux, 488.
4. Gygli, S. Florian, H. Niklas. P. & Jan-Egbert, S. (2019). The KOF Globalisation Index–Revisited, Review of International Organizations, 14(3), 543-574
5. Jeanne, L., Bourdin, S., Nadou, F., & Noiret, G. (2022). Economic globalization and the COVID-19 pandemic: global spread and inequalities. GeoJournal, 1-8.
6. Jean-Yves, H., & Loïc, V. (2013). OECD insights economic globalisation origins and consequences: Origins and consequences. OECD Publishing.
7. KOF Swiss Economic Institute (2022). The link:
<https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html>
8. Lee, E. (2005). Trade liberalization and employment.

9. Mishra, P. & Spilimbergo, A. (2022). Globalization and Resilience, Finance & Development, IMF Analytical Series, May 24, 2022.
10. Vargas-Hernández, J. G., & Campos, P. C. (2022). Critical Analysis of the Evolving Process of Neoliberal Global Capitalism. In Handbook of Research on Emerging Business Models and the New World Economic Order (pp. 1-17). IGI Global.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت:

<https://www.amf.org.ae>